

ان قبيل اذا نزلت الحال على ان الالزام يقتضي شمول الوجوه
واسطه ان على ان تنس شمول الوجوب فيما اذا يكون
الالزام مع ان الحال لا يتلوا عن احد هاتين **قوله**
يقولون **قوله** اي المعلن يشير الى ان الضمير المنسوب فيه
يتمتع للمعلن ومنه في الحقيقة منع الكلامه عن الدليل
او المدلول كما اشار اليه المم بقوله في سببي وشرح
انه بقوله عن الدليل او المدلول فسقط ما يتوهم من انه
لا يتلوا ما ان يرجع الي الدليل او المدلول واما ما كان
يلزم خروج احد الضميرين عن المنسب **قوله** اصلا
تاكيد **قوله** لاننا المنع المستفاد من لا يتلوا ان
تكون صفة مصدر محذوف اي نعم اصلا وان يكون
تميز وان يكون حالاً من ضمير يتبع بنا ويده بما حصل
وان يكون مضموماً يتبع الخافض وان كان مضموماً
على السماع **قوله** فان لم يمنع له ان قلته لم يعر له وعلا
عر بالضمير متصلاً بان قال فان لم يمنع مع انه اخص
لستقوط الجار **قوله** يشير الى ان المنع لكلام
المعلن لا لادائه كما استفيد مما ذكره اوله ليكون
الكلام على نسق واحد وفيه ان يقول ان لم يمنع
في سببي لاستفيد ما ذوقايم تأمل بعصم فتدخل المتضمنة
الاخيرة اي كما دخل مع الزام السابيل فيل التلبيس
بانه لا يحس هناك ولا ساظره كما ذكره المسعودي
احسن من التلبيس بانه يلزم الزام السابيل فواصل
قوله فتدخل المتضمنة الاخيرة اي كما دخل مع اله ولي
وسمع كل هاتين **قوله** اي قيل الخدع لما يتوهم من ان عبارة
المع لا تنافي مع المقدمة الخيرة وقوله فتدخل اي في المنع

قيل

قيل تمام الدليل منع المقدمة الاولى فقط ومنع الاخيرة
فقط وكل منهما حصلاً **قوله** وهو انما يكون على مقدمة
قيل **قوله** لم لا يجوز ان يكون على مجموع الدليل الذي هو
النتيجه الاحتمالي **قوله** لانه المنع الاحتمالي لا يرد
فيه من تحلى الحكم على مذهب المم ولا يحصل ذلك الا بعد
الانتاج لا قبله **قوله** لو منع بعد تمام دليله اي باستتمام
قوله وهو انما يكون في المدلول الخ هذا المنصرتا على
كلامه المم الا في وهو قوله وان منع بعد تمام الدليل
لذلك المنع على قسمين المراد ببرد عليه انه لم له يجوز
ان يكون في مقدمة او جميع المقدمات تفصيلاً وان هذا
يشير قول انتم فان منع مقدمته قبل تمامه او بعده خلافاً
لمن فيدجها ما قبله الا **قوله** مجرد المنع النظر ان
لفظ مجرد محتمل لانه لا يعني للاقتضاد على المنع اله
تجرده عن السند **قوله** كان يقول اي السابيل في دليل وجوب
الجزاي وهو وجوب الزكاة في الخلق تناوله النص اعني
قوله عليه الصلاة والسلام اذ فزكاة اموالكم وكل
ما لنا وله النص فوجبا في الارادة للشارع وكل ما كانت
جائز الارادة له فهو مراد له ينتج وجوب الزكاة في الخلق
مراد للشارع وكل ما كان جائز الارادة له فهو مراد له ينتج
وجوب الزكاة في الخلق مراد للشارع **قوله** الانسب الخ اي
لان الاقتصار وعدمه **قوله** وافادات في المستقبل ويرد
لخصم **قوله** اي على ذلك اي على مجرد المنع وقوله فان اقتصر
عليه اي على مجرد المنع **قوله** وقد مرناه الخ اي بقوله
كان يقول في دليل وجوب الزكاة في الخلق لا ينسبنا وله النص
له **قوله** فاما ان يقول المستند اي ذكره **قوله** او لم يقل ذلك